



محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات

QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،
أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: 9 (F) QIC [2022]

لدى محكمة قطر الدولية
الدائرة الابتدائية

التاريخ: 12 يونيو 2022

رقم القضية: CTFIC0014/2022

سرنيفاس باتا

المدعى

ضد

ماين هارديت بيم ستوديوز ذ.م.م

المدعى عليها

رقم القضية: CTFIC0015/2022

صدام حسين محمد

المدعى

ضد

ماين هارديت بيم ستوديوز ذ.م.م

المدعى عليها

رقم القضية: CTFIC0019/2022

أديتي غوسوامي

المدعية

ضد

(1) ماين هارديت بيم ستوديوز ذ.م.م
(2) ماين هارديت (سنغافورة) بي تي إي ليميتد

المدعى عليهم

رقم القضية: CTFIC0020/2022

نيشيت بول

المدعى

ضد

(1) ماين هارديت بيم ستوديوز ذ.م.م
(2) ماين هارديت (سنغافورة) بي تي إي ليميتد

المدعى عليهم

الحكم

أمام:

القاضي بروس روبرتسون
القاضي فريتز براند
القاضي هيلين ماونتفيلد، مستشارة الملكة

الأمر القضائي

1. يتعيّن على شركة ماين هاردت بيم ستوديويز ذ.م.م ("ماين هاردت قطر") دفع المبالغ الآتية على الفور:

(أ) 56,000 ريال قطري للسيد/ سرينيفاس باتا

(ب) 18,580.61 ريال قطري للسيد/ صدام حسين محمد

(ج) 34,335.63 ريال قطري للسيدة/ أديتي غوسوامي

(د) 17,484.16 ريال قطري للسيد/ نيشيت بول

2. إذا رغبت السيدة غوسوامي أو السيد بول في متابعة مطالبتهما ضد شركة ماين هاردت (سنغافورة) بي تي إي ليمتد ("ماين هاردت سنغافورة")، فسيتعيّن عليهما إخطار رئيس قلم المحكمة في غضون 14 يومًا من تاريخ هذا الحكم، الذي ستصدر بموجبه المحكمة مزيدًا من التوجيهات الخاصة بإدارة الدعوى.

الحكم

مقدمة

1. يتناول هذا الحكم أربع دعاوى منفصلة قرّرت المحكمة النظر فيها واتخاذ قرار بشأنها، نظرًا لأنها دعاوى تخص الأطراف نفسها وتتعلّق بمسائل مشتركة. قدّم كل مدعي من المدعين الأربع دعوى مطالبة بخصوص عدم سداد الراتب والبدلات ذات الصلة المستحقة لهم، بحسب دعواهم، لدى شركة ماين هاردت بيم ستوديويز ذ.م.م ("ماين هاردت قطر")، وهي شركة مؤسّسة ومُرخّصة في مركز قطر للمال ("مركز قطر للمال"). ضمّت شركة ماين هاردت (سنغافورة) بي تي إي ليمتد ("ماين هاردت سنغافورة") بصفتها مدعى عليها إلى اثنتين من دعاوى المطالبة. تأسست شركة ماين هاردت سنغافورة في سنغافورة وهي مُدرّجة في السجل العام لمركز قطر للمال بوصفها "شريكًا رئيسيًا" في شركة ماين هاردت قطر.

2. ونظرًا لحجم المبالغ المُطالب بها، فقد حوّل رئيس قلم المحكمة جميع دعاوى المطالبة إلى قسم دعاوى المطالبات الصغيرة الذي تأسّس حديثًا في محكمة قطر الدولية. واتّبعت كل دعوى مطالبة الإجراءات المُبسّطة المنصوص عليها في التوجيه الإجرائي رقم 1 لسنة 2022. ووفقًا لهذا التوجيه الإجرائي، قرّرت المحكمة الفصل في الدعاوى بناءً على المستندات الخطية المُقدّمة دون عقد أي جلسات استماع شفوية. واطمأنت المحكمة إلى أنّ المدعى عليهم قد أُخطروا على النحو الواجب بالمستندات ذات الصلة، ولكنهم تعمّدوا عدم المشاركة في الإجراءات القضائية. ونقول "تعمّدوا"، لأن مُمثلاً عن شركة ماين هاردت قطر اتصل برئيس قلم المحكمة للاستفسار عما سيحدث إذا رفض المدعى عليهم المثل بصفة شخصية أو التقدّم بأي إقرارات، وبالتالي ليس هناك أدنى شك في أنّ المدعى عليهم على علم بالإجراءات،

لكنهم قرّروا عدم تقديم أي ردود على دعاوى المطالبات العديدة. ونتيجة لذلك، قدّم كل من المدعين طلبًا لإصدار حكم مستعجل، وأخطروا به المدعى عليهم، وفقًا للتوجيه الإجمالي رقم 2 لسنة 2019. ولم يرد أي رد من المدعى عليهم.

ملاحظات عامة بشأن دعاوى المطالبات المُقدّمة من الموظّفين لقسم دعاوى المطالبات الصغيرة

3. وذكرت المحكمة، بشيء من الاستياء، أنه خلال الآونة الأخيرة، ازدادت دعاوى المطالبات المُقدّمة من الموظّفين في ما يتعلّق بحرمانهم من رواتبهم. ولم يتوفّر الدفاع الكافي للكثير من هذه الدعاوى. وترى المحكمة أنه من غير المقبول تمامًا أن تمتنع الشركات المؤسّسة في مركز قطر للمال، من دون سبب قانوني، عن دفع المبالغ المستحقة للموظّفين في الوقت المناسب ووفقًا لأي شروط ذات صلة لعقد العمل ولوائح العمل الصادرة عن مركز قطر للمال. ويزداد الأمر سوءًا عندما يُجبر الموظّفون على اللجوء إلى المحكمة للحصول على المبالغ المُستحقة لهم، ثم يمتنع صاحب العمل عن تقديم أي دفاع أو رد على المطالبات أو التوجيهات التي تصدرها المحكمة. ونرى أنه في حال سلوك هذا المسلك في المستقبل وعندما يصدر حكم لصالح الموظّفين، فقد ترغب المحكمة في فرض تعويضات مُشدّدة أو تأديبية وفقًا لملايسات الدعاوى المعروضة عليها. وفضلاً عن ذلك، نرى أنه يجب إرسال نسخة من أي حكم من هذا القبيل إلى هيئة مركز قطر للمال أو الهيئة التنظيمية لمركز قطر للمال، بحسب مقتضى الحال، حتى يتسنى لمؤسّسات مركز قطر للمال، ربما بالتشاور مع مكتب معايير التوظيف في مركز قطر للمال، اتخاذ قرار بشأن أي خطوات إضافية، إن وُجدت، ينبغي اتخاذها ضد شركات مركز قطر للمال التي تمتنع عن دفع المبالغ المستحقة لموظّفيها في موعدها. وذلك لأنّ هذا السلوك لا يؤثّر على الموظّفين الأفراد (وعائلاتهم) فقط، ولكنه قد يضر بسمعة مركز قطر للمال بوصفه بيئة آمنة لمزاولة الأعمال.

4. والملاحظة العامة الأخرى التي تود المحكمة إبداءها بشأن مطالبات الأجور غير المدفوعة هي كالاتي: عندما تُحوّل المطالبات، كما هو الحال هنا، إلى قسم دعاوى المطالبات الصغيرة، فمن الضروري تسوية هذه المطالبات في أسرع وقت ممكن وبأكبر قدر ممكن من الكفاءة. ويصح ذلك على وجه الخصوص عندما تكتشف المحكمة في وقت لاحق أن الموظّفين قد تعرّضوا للحرمان من رواتبهم، وهم، في معظم الحالات، في أمس الحاجة إليها لإعالة أنفسهم وعائلاتهم. ونرى أنه عندما تُحوّل هذه الدعاوى إلى قسم دعاوى المطالبات الصغيرة، من دون أي دفاع مُقدّم من المدعى عليهم، فعلى المحكمة وفقًا للتوجيه الإجمالي الفصل في دعاوى المطالبات بناءً على الأوراق من دون الحاجة إلى تقديم طلب لإصدار حكم مستعجل. وسيكفل ذلك تلبية هدف التوجيه الإجمالي المُتمثّل في التعامل مع دعاوى المطالبات الصغيرة بسرعة وكفاءة، بالإضافة إلى إمكانية تسوية المطالبات المُتعلّقة بالأجور غير المدفوعة في الوقت المناسب. ومن وجهة نظر الموظّفين، سيكون من السهولة بمكان الوصول إلى نتائج سريعة لهذه المسائل في حال تحديد المبالغ المُطالب بها وأسسها بإيجاز ودقة ووضوح مع تقديم المستندات الداعمة.

دعاوى المطالبات

5. ننتقل الآن إلى دعاوى المطالبات الأربعة المعروضة أمامنا.

سرينيفاس باتا

6. عمل السيد/ باتا لدى شركة ماين هارديت قطر بدايةً من 9 سبتمبر 2020 إلى 30 أبريل 2021. وقد حصل على راتبه عن الفترة من 9 سبتمبر 2020 إلى 31 ديسمبر 2020، ولكنه لم يتقاضَ راتبًا بعد ذلك. وبناءً عليه، فهو يطالب براتب أربعة أشهر. وينصُّ عرض العمل المؤرَّخ 3 سبتمبر 2020 على أن إجمالي مستحقاته الشهرية كان 14,000 ريالاً قطرياً تشمل راتباً أساسياً قدره 6,000 ريال قطري، بالإضافة إلى بدلات مختلفة. تضمَّنت المستندات المُقدَّمة من السيد/باتا لدعم مطالبته التماسات مُقدَّمة إلى صاحب العمل لدفع المبالغ المستحقة، مع بيان الأثر الضار الذي لحقَّ به وبأسرته جراء عدم سداد راتبه. ولم يرُدُّ صاحب العمل على هذه الالتماسات والمناشدات. وكما هو مذكور أعلاه، لم تُقدِّم شركة ماين هارديت قطر أي دفاع أو ردٍّ من أي نوع على دعوى المطالبة أو طلب إصدار الحكم المستعجل.

7. ووفقاً للمستندات المُقدَّمة، تطمئن المحكمة إلى أنه يحق للسيد/ باتا الحصول على حكمٍ لصالحه بالمبلغ الذي يطالب به، وقدره 56,000 ريال قطري. ونحن نأمر شركة ماين هارديت قطر بأن تدفع له هذا المبلغ على الفور.

صدّام حسين محمد

8. عمل السيد/ محمد لدى شركة ماين هارديت قطر لمدة ستة أشهر في عام 2021. وأوضح أن راتبه لم يُدفع في موعده مطلقاً، وأنه اضطر مراراً وتكراراً إلى "التوسل" إلى الإدارة للحصول على راتبه. وقد استقال من منصبه في 5 يناير 2022، وكان يستحق راتبه عن شهري نوفمبر وديسمبر 2021. وينصُّ عرضه عمله المؤرَّخ 4 إبريل 2021 على أن إجمالي مستحقاته الشهرية كان 9,000 ريالاً قطرياً تشمل راتباً أساسياً قدره 4,000 ريال قطري، بالإضافة إلى بدلات مختلفة. وعلاوة على ذلك، قدّم السيد/ محمد للمحكمة وثيقة تسوية نهائية مؤرَّخة 31 يناير 2022، موقَّعة منه ومن مدير شركة ماين هارديت قطر ومن أحد المحاسبين، وهي بمبلغ 18,580.61 ريال قطري. ورغم هذا الاتفاق والالتماسات الخطيئة المُتكررة المُقدَّمة إلى شركة ماين هارديت قطر لدفع المبلغ، إلا أنها لم تدفع المبلغ المطلوب. وكما هو مذكور أعلاه، لم تُقدِّم شركة ماين هارديت قطر أي دفاع أو ردٍّ من أي نوع على دعوى المطالبة أو طلب إصدار الحكم المستعجل.

9. ووفقاً للمستندات المُقدَّمة، تطمئن المحكمة إلى أنه يحق للسيد/ محمد الحصول على حكمٍ لصالحه بالمبلغ الذي يطالب به، وقدره 18,580.61 ريال قطري. ونأمر شركة ماين هارديت قطر بأن تدفع له هذا المبلغ على الفور.

أديتي غوسوامي

10. عملت السيدة/ أدبتي غوسوامي لدى شركة ماين هارديت قطر بدايةً من 14 يناير 2019. وهي تفيد بأنه باستثناء دفع راتب الشهر الأول في موعده، فإن جميع المبالغ الأخرى المستحقة لها إما تأخر سدادها عن موعد استحقاقها وإما لم تُدفع من الأساس. وتقول إنه بحلول إبريل 2021، كانت تستحق راتب 5 أشهر، وقد كانت تعاني مادياً ونفسياً، مما دفعها إلى تقديم استقالتها بتاريخ 31 مايو 2021. وقد تركت العمل لدى شركة ماين هارديت قطر في 30 يونيو 2021 بعد أن أمضت فترة إخطار مدتها شهر واحد. وتولت شركة ماين هارديت قطر صياغة وثيقة تسوية نهائية بمبلغ 17,835.63 ريال قطري على الرغم من عدم توقيع السيدة/ غوسوامي إذ تقول إن المبلغ الفعلي المستحق لها هو 34,335.63 ريال قطري، لأن وثيقة التسوية لا تشمل المبالغ المستحقة عن شهر أبريل 2021 بمبلغ 8,000 ريال قطري، ولم تُبرر خصم مبلغ قدره 8,000 ريال قطري تقول السيدة غوسوامي إنه خصم بالمخالفة للقانون لتغطية تكاليف تجديد التأشيرة وبطاقة الهوية القطرية. وينص خطاب عرض العمل الخاص بالسيدة/ غوسوامي المؤرخ 10 يناير 2019 على أن إجمالي مستحقاتها الشهرية كانت 8,500 ريالاً قطرياً تشمل راتباً أساسياً قدره 4,500 ريال قطري، بالإضافة إلى بدلات مختلفة. ويوضح خطاب عرض العمل أيضاً أن التكاليف المتعلقة بالتأشيرة يجب أن تتحملها الشركة المدعى عليها، وبالتالي لا ينبغي خصمها من المبالغ المستحقة للسيدة غوسوامي. وكما هو مذكور أعلاه، لم تُقدّم شركة ماين هارديت قطر أو شركة ماين هارديت سنغافورة أي دفاع أو ردّ من أي نوع على دعوى المطالبة أو طلب إصدار الحكم المستعجل.

11. ووفقاً للمستندات المُقدّمة، تطمئن المحكمة إلى أنه يحق للسيدة/ أدبتي غوسوامي الحصول على حكم لصالحها بالمبلغ الذي تطالب به، وقدره 34,335.63 ريال قطري. ونأمر شركة ماين هارديت قطر بأن تدفع لها هذا المبلغ على الفور. ولا تطمئن المحكمة إلى أنه من الملائم إصدار حكم مستعجل ضد شركة ماين هارديت سنغافورة. ووفقاً للمستندات المعروضة علينا، لم يثبت أي سبب صحيح لإقامة دعوى قضائية ضد شركة ماين هارديت سنغافورة. وبصفة عامة، يقتصر اختصاص هذه المحكمة على الفصل في النزاعات الناشئة عن الاتفاقيات التي يكون أحد أطرافها على الأقل كياناً مؤسساً في مركز قطر للمال (أو المناطق الحرة في قطر). ومن الواضح أنه لا ينعقد الاختصاص لهذه المحكمة إذا لم يكن أي من الطرفين من الكيانات المؤسسة في مركز قطر للمال، ويبدو أن هذا هو الحال في النزاع القائم بين السيدة/ غوسوامي وشركة ماين هارديت سنغافورة. ونظراً لعدم وجود أي حجة تدعم هذه المسألة، فإننا نمتنع عن البت في هذه المسألة بشكل نهائي. وإذا رغبت السيدة/ غوسوامي في مواصلة دعاها ضد شركة ماين هارديت سنغافورة، فيجوز لها إخطار المحكمة في غضون 14 يوماً من تاريخ هذا الحكم، وستصدر المحكمة توجيهات أخرى بهذا الصدد.

نيشيت بول

12. عمل السيد/ بول لدى شركة ماين هارديت قطر اعتباراً من 1 ديسمبر 2018، واستقال في 24 ديسمبر 2019. وكان آخر يوم عمل له في 24 يناير 2020. واعتباراً من 13 يونيو 2019، زاد راتبه فأصبحت مستحقاته الشهرية 9,000 ريالاً قطرياً تشمل راتبه الشهري البالغ 4,800 ريال قطري، بالإضافة إلى البدلات المختلفة. وتكشف وثيقة التسوية

النهائية عن أن المبلغ المحتسب على أنه مستحق للسيد/ بول كان 28,484.16 ريالاً قطرياً. وقد وافق السيد/ بول على هذا المبلغ، لكنه يذكر أنه، على الرغم من المطالبات العديدة، لم يُدفع إلا مبلغ 11,000 ريال قطري فقط حتى الآن. لذلك، فهو يسعى للحصول على مبلغ قدره 17,484.16 ريال قطري. وكما هو مذكور أعلاه، لم تُقدّم شركة ماين هارديت قطر أو شركة ماين هارديت سنغافورة أي دفاع أو ردّ من أي نوع على دعوى المطالبة أو طلب إصدار الحكم المستعجل.

13. ووفقاً للمستندات المُقدّمة، تطمئن المحكمة إلى أنه يحق للسيد/ بول الحصول على حكم لصالحه بالمبلغ الذي يطالب به، وقدره 17,484.16 ريال قطري. ونأمر شركة ماين هارديت قطر بأن تدفع له هذا المبلغ على الفور. للأسباب المذكورة سابقاً، لا تطمئن المحكمة إلى أنه من الملائم إصدار حكم مستعجل ضد شركة ماين هارديت سنغافورة. ووفقاً للمستندات المعروضة علينا، لم يثبت أي سبب صحيح لإقامة دعوى قضائية ضد شركة ماين هارديت سنغافورة. وإذا رغب السيد/ بول في مواصلة دعواه ضد شركة ماين هارديت سنغافورة، فيجوز له إخطار المحكمة في غضون 14 يوماً من تاريخ هذا الحكم، وستصدر المحكمة توجيهات أخرى بهذا الصدد.

ملاحظات ختامية

14. جميع هذه المطالبات الأربع مقبولة للأسباب المذكورة أعلاه، وإلى الحد المذكور أعلاه. فقد حُرّم كل موظف من المبالغ المستحقة له قانوناً لفترة زمنية لا مبرر لها مطلقاً. ويتعيّن على شركة ماين هارديت قطر أن تدفع على الفور لكل مدعي من المدعين الأربعة المبالغ التي أمرت المحكمة باستحقاقها.

بهذا أمرت المحكمة،

[موقع]

القاضي فريتز براند

قُدِّمت نسخة موقّعة من هذا الحكم إلى قلم المحكمة.

التمثيل:

مثّل كل واحد من المدعين نفسه بنفسه.

ولم يحضر مُمثّلون عن المدعى عليهم، ولم يُقدّموا أي مستندات.